الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

« إقتصاديات الرياضة »
تحديد أوجه الإرتباط بين الإقتصاد والرياضة

Determination of the Aspects of Connection between Economy and Sport

* أ. أحمد فلاح أستاذ مساعد «أ»
قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير . جامعة الجزائر– 3 fellahmed@yahoo.fr
**عبد الكريم معزيز أستاذ مساعد «أ»
معهد التربية البدنية والرياضية – جامعة الجزائر 3 maazizabdelkarim@yahoo.fr

ملخص

يهدف هذا المقال إلى توضيح علاقة التربية بالديمقراطية عند الفيلسوف والمربي الأمريكي البراغماتي جون ديوي. لقد اختار هذا الفيلسوف الإصلاح بدل التغيير الاجتماعي الشامل فسعى إلى إعادة بناء القيم الليبرالية المتمثلة أساسا في الفردية والحرية وتحقيق الذات منتقدا نموذج الليبرالية الكلاسيكية الذي أدى في نظره إلى بروز المفارقات الاجتماعية المختلفة وإلى اغتراب الإنسان. وتتطلب مهمة إعادة بناء الديمقراطية الليبرالية في نظره تربية جديدة "تقدمية" تقوي القيم الديمقراطية وتنميها لدى الناشئة. ويتمثل المبدأ الرئيس لهذه التربية في استثمار المنهج العلمي أو منهج الذكاء المنظم في العملية التربوية.

الكلمات الدالة: الإصلاح، الديمقراطية، التربية، الليبرالية، المنهج العلمي.

Abstract

Nowadays, the economics of sport is one of the most important topics in the field of economy and sport. It is interested in the relationship and interdependence between economy and sports and tends to determine the common area between them. Therefore, the two researchers decided to study this domain to highlight the points of intersection between the economy and sport.

Key words : *Reform, Democracy, Education, Scientific method.*

مقدّمة

إن موضوع «اقتصاديات الرياضة» أو «اقتصاد الرياضة»(*) (L'Economie du Sport) هو من الموضوعات الفتية التي دخلت ميدان علم الإقتصاد والرياضة مؤخراً؛ فبالرغم من أهميته المتزايدة لكل من الإقتصاد والرياضة على حدّ سواء إلا أنه لم يطرح للبحث والدراسة إلا حديثاً، ذلك لأن الرياضة لم تكن إحدى اهتمامات علم الاقتصاد في الماضي، أمّا الآن فإنّ هناك ارتباطاً كبيراً بين الرياضة والإقتصاد لما في ذلك من منافع متبادلة، حتى أن المنظّمات الإقتصادية (صناعية أو تجارية أو خدمية) أصبحت تهتم بالرياضة وترعاها، مثل المنظّمات الرياضية (الدولية والأولمبية) والحكومات الوطنية.

إن توفر المعطيات والظروف الإقتصادية الإيجابية للمنظمات الرياضية لابدّ أن يمكّنها من أداء مهامها الرياضية بصورة

حسنة بحيث تستطيع بلوغ كافة مراميها وأهدافها المخططة. فالأبنية والساحات والحمامات وبقية المستلزمات والتسهيلات التي تستعملها المنظمات الرياضية في التدريب والمباريات تساعدها على تنفيذ برامج التدريب والإستفادة منها وبلوغ أعلى درجات اللياقة والمهارة قبيل بدء المباراة مع الفرق الرياضية الأخرى. والمنح والإمتيازات والمكافآت المادية التي يقدّمهما المسؤولون لأعضاء الفرق الرياضية المحترفة تساعدهم على التفرّغ للعمل الرياضي والإبداع فيه وتحقيق أفضل النتائج في أنشطته المتخصصة. كما أنّ الضمانات المادية التي تقدّمها مؤسسات الخدمة الإجتماعية للرياضيين عند إصابتهم في اللعب والمباراة أو عند عجزهم عن اللعب لسبب أو آخر هي الأخرى التي تحفّزهم على مزاولة النشاط الرياضي والإبداع فيه[1]. ويعتقد المفكر والعالم الرياضي الروسي «ماتفيف» (Matveyev) أن نتائج التحليلات الإحصائية الاجتماعية تؤكد أن الإنجازات الرياضية الأولمبية (باعتبارها أرقى الإنجازات الرياضية) ترتبط ارتباطاً كبيراً بمؤشرات كثيرة منها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، ذلك لأن الرياضة تحتاج إلى تسهيلات وأموال للصرف عليها[2].

لقد قدمت بعض الدراسات القديمة والتي عمدت إلى ربط نظام الرياضة بنظام الاقتصاد، فقدم «ريفي» (Reeve) سنة 1910م، دراسة أشار فيها إلى تزايد الاهتمام باقتصاديات الرياضة في عصره. ونشر «دانيلسون» (Danielson) دراسة عن دور الاقتصاد في تنظيم الرياضة في السويد، ثم نموذجاً عن اقتصاديات الرياضة في سويسرا سنة 1955م، وتأسس النموذج على بيانات إحصائية واقعية. وفي دراسة «جريجوري» (Gregory) سنة 1956م، قدم دراسة اقتصادية تحليلية مركزة عن الاحتراف في كرة القاعدة. وأكّد «نيل» (Neale) سنة 1969م، على تنامي اقتصاديات الرياضة. وفي دراسة «ميلنفان» (Malenfant) عن اقتصاديات الرياضة في فرنسا أفادت النتائج أن حوالي % 30 من الفرنسيين يمارسون نشاطاً بدنيا ذا طابع رياضي، وأنهم يصرفون نحو % 6.5 من دخولهم على الرياضة، وذكرت الدراسة أن رقم المعاملات المالية المتداولة في الأسواق والخاص بالاستثمار الرياضي يزداد سنوياً بمعدل لا يقل عن 20 %، كما أوضحت أن 90 % من الميزانية المخصصة عائلياً للرياضة توجه إلى شراء الأزياء والملابس والأجهزة الخفيفة أو في شكل خدمات كالصحافة الرياضية أو حضور المباريات[3].

وفي هذا المقال سنحاول التطرق إلى كل من الإقتصاد والرياضة، وتحديد أوجه الترابط بينهما، من خلال العناصر التالية :

-1 الإقتصاد (Economie).

-2 الرياضة (Sport).

-3 أوجه الإرتباط بين الإقتصاد والرياضة:

3-1- دور الاقتصاد في الرياضة.

3 - 2- دور الرياضة في الإقتصاد.

4- نظرية الصراع (Conflict Theory): النظام الإقتصادي أساس الرياضة.

5- اقتصاديات الرياضة (Economie du Sport).

1- الإقتصاد (Economie):

«الإقتصاد» في اللغة من القَصْد في الشيء أي خلافُ الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير. والقصد في المعيشة: أَن لا يُسْرِفَ ولا يُقَتِّر. يقالَ: فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد[4].

وقد استعمل مصطلح «الإقتصاد» كترجمة لمصطلح (Economie/Economics) في اللغة الإنجليزية والفرنسية، والذي يوجد أصله اللغوي في الكلمتين الإغريقيتين (Oikos) التي تعني «منزل أو بيت» و(Nomos) التي تعني «قانون أو تدبير». وقد استعمل «أرطوطاليس» مصطلح الإقتصاد ليقصد به «علم قوانين الإقتصاد المنزلي» أو «قوانين الذمة المالية المنزلية» أو «تدبير الشؤون المالية للبيت». وفي سنة 1615م نشر الإقتصادي الفرنسي «أنطوان دي مونكريتيان» (Antoine de Montchrétien) كتاباً بعنوان «بحث في الإقتصاد السياسي» (Traité d'Economie Politique) قاصداً بصفة «السياسي» أن الأمر يتعلّق بـ«قوانين إقتصاد الدولة». وتبع ذلك انتشار مصطلح «الإقتصاد السياسي» للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطوّر. هذا الفرع هو الذي يسمونه حالياً «الإقتصاد» (Economics) منذ أن نشر الإقتصادي الإنجليزي «ألفريد مارشال» (Alfred Marshall) كتاباً بعنوان «مبادئ الإقتصاد» (Principles of Economics) سنة 1890م بدأ مصطلح «الإقتصاد» ينتشر ليحلّ تدريجياً محل مصطلح «الإقتصاد السياسي»[5].

هذا فيما يتعلق بالأصل اللغوي لمصطلح «الإقتصاد»، أما تعريفه، فهناك تعريفات كثيرة أهمها:

- يعرّف «نيكيتين» (Nikitin) الإقتصاد السياسي بأنه: «علم تطوّر علاقات الإنتاج الإجتماعية، أي العلاقات الإقتصادية بين الناس. وهو يستوضح القوانين التي تسيّر إنتاج وتوزيع الخيرات المادية في المجتمع البشري، في مختلف مراحل تطوّره»[6]. وبذلك فإن موضوع الإقتصاد السياسي يشمل: أشكال ملكية وسائل الإنتاج، وضع مختلف الطبقات والفئات الإجتماعية في الإنتاج والعلاقات المتبادلة بينها، أشكال توزيع الخيرات المادية.

- ويعرّفه «محمد دويدار» بأنه: «علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية، أي العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات. وهي العلاقات التي تتعلّق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية والثقافية»[7].

- أمّا «بول ساموليسون & ويليام نوردهاوس» (Paul Samuelson & William Nordhaus) فيعرّفان علم الإقتصاد بأنه: «دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج

سلع قيّمة وتوزيعها بين مختلف الناس»[8]. ويضيفان أن ندرة السلع والرغبة في الكفاءة هي الفكرتان الرئيسيتان في علم الإقتصاد؛ فجوهر الإقتصاد هو الإعتراف بحقيقة الندرة، ثم نقرّر كيف نبني المجتمع بطريقة تعطي أكفأ إستخدام للمصادر.

- وبالنسبة لـ«ريموند بار» (Raymond Barre) فإنّ الإقتصاد هو: «علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ودراسة طرق التكيّف التي يجب على البشر إتباعها كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة وبين وسائل تحقيق هذه الحاجات، المحدودة والنادرة» [9].

2- **الرياضة** (Sport):

يقال: راضَ الدابَّة يَرُوضُها رَوْضاً ورياضةً: وطَّأَها وذلَّلَها أو عَلَّمها السيْر. والرَّيِّضُ من الدوابِّ: الذي لم يَقْبل الرِّياضةَ ولم يَمْهَر المِشْيةَ ولم يَذِلَّ لراكِبه. والرَّيِّضُ من الدوابِّ والإبل ضدُّ الذَّلُولِ، الذكر والأنثى في ذلك سواء[10].

وقد استعمل مصطلح «الرياضة» كترجمة لمصطلح (Sport) في اللغة الإنجليزية والفرنسية، والذي يوجد أصله اللغوي في اللغة اللاتينية (Disport)؛ ومعناها التحويل والتغيير، ولقد حملت معناها ومضمونها من الناس عندما يحوّلون مشاغلهم واهتماماتهم بالعمل إلى التسلية والترويح من خلال الرياضة. و«الرياضة» (Sport) بصورتها النظامية والمنضبطة طور متقدم من «الألعاب» (Games)[**] وبالتالي من «اللعب» (Play) [***]، وهي الأكثر تنظيماً والأرفع مهارة[11].

هذا فيما يتعلق بالأصل اللغوي لمصطلح «الرياضة»، أما تعريفها، فإن معظم الناس يعرّف كلمة «الرياضة» وفقاً لخبراتهم ومعلوماتهم، ويعتقد كثير من الناس أن الرياضة هي المرح فقط، بينما أن الرياضة في نفس الوقت قد تعني عمل أو وظيفة (الإحتراف)، السياحة الرياضية، الأعمال التجارية؛ لذلك نجد أن الرياضة لها أشكال عديدة، ومن الصعب أن نجد تعريفاً يشمل كل هذه الأشكال، الأمر الذي يجعلنا عند تعريف الرياضة، أن يقترن التعريف بالشكل الذي تؤديه الرياضة[12]. وقبل التطرّق إلى مختلف التعريفات للرياضة، تجدر الإشارة إلى أن «اللجنة الحكومية للتربية البدنية والرياضة» بـ«منظمة التربية والعلوم والثقافة» (اليونيسكو) وهي إحدى منظّمات الأمم المتحدّة، قد وضعت مصطلح «التربية البدنية والرياضة» على أساس التفريق بين «التربية البدنية» التي تعبّر عن التربية عن طريق البدن والأنشطة الحركية، وبين «الرياضة» التي تعبّر عن المنافسة في الأنشطة البدنية البشرية والتي تحكمها قواعد معيّنة[13]. علماً أنّ المنافسة الرياضية (Sport Competition)[****] هي: «موقف إختباري ذو شدة عالية تبرز فيه جميع خبرات ومهارات اللاعب أو الفريق المكتسبة من خلال حياته التدريبية بهدف التفوّق على منافس أو فريق في لقاء تحكمه القوانين والقواعد المحلية والدولية»[14]. فالنشاط الرياضي التنافسي، هو النشاط المنظّم بين أشخاص رياضيين أو فرق رياضية يمارسون لعبة رياضية من أجل الوصول إلى هدف نفعي معين[15]. وبالنسبة للتعريفات الكثيرة للرياضة، فإنّ أهمها:

- حسب القاموس الفرنسي «لاروس» (Larousse) فإن الرياضة هي: «مجموعة تدريبات جسدية تؤدى في شكل فردي أو جماعي، وتهدف إلى الترويح عن النفس، أو مجرّد اللعب والمنافسة، وتمارس من خلال قواعد معيّنة تعرف بقواعد اللعبة، ومن يمارسها لا يهدف من ورائها إلى تحقيق غرض نفعي مباشر»[16]. ويصدق هذا التعريف على الهواة من الرياضيين دون المحترفين منهم.

- وعرّفها «علي يحي المنصوري» بأنها: «كل نشاط بدني يتّصف بروح اللعب يمارسه الفرد برغبة وصدق، ويتضمّن صراعا تنافسياً مع الغير أو مع الذات أو مع عناصر الطبيعة»[17].

- ويعرّف «ماتفيف» (Matveyev) الرياضة بأنها: «نشاط ذو شكل خاص جوهره المنافسة المنظّمة من أجل قياس القدرات وضمان أقصى تحديد لها»[18]. وبذلك فإن ما يميز الرياضة هو قيامها على فكرة النشاط التنافسي.

- أمّا «فاندر زواساك» (Vander Zwasag) فيعرّفها بأنها عبارة عن: «منافسات الأنشطة البدنية، تستخدم أدوات خاصة، وإمكانات ذات أبعاد محدّدة من الوقت والفضاء، بهدف تسجيل أرقام ونتائج لها مدلولات عالية»[19].

- وتعرّفها «كوسولا» (Kosola) بأنها: «التدريب البدني بهدف تحقيق أفضل نتيجة ممكنة في المنافسة لا من أجل الفرد الرياضي فقط؛ وإنما من أجل الرياضة في حد ذاتها»[20]. وتضيف «كوسولا» أن التنافس سمة أساسية تضفي على الرياضة طابعا اجتماعياً ضرورياً؛ ذلك لأن الرياضة نتاج ثقافي للطبيعة التنافسية للإنسان من حيث هو كائن اجتماعي ثقافي.

- أمّا «الفقه الفرنسي الحديث» فقد اتجه في تعريف الرياضة بأنه: «نشاط ترويحي يهدف إلى تنمية القدرات البدنية، ويُعدّ في آن واحد لعباً وعملاً، ويخضع الرياضي في ممارسته للوائح والأنظمة الخاصة، ويمكن أن يتحوّل إلى نشاط حرفي»[21].

- ويشير كل من لوشن- سيج (Luschen-Sage) إلى أن الرياضة يمكن أن تعرف بأنها: «نشاط مفعم باللعب؛ تنافسي؛ داخلي وخارجي المردود أو العائد؛ يتضمن أفراداً أو فرقاً تشترك في مسابقة؛ وتقرر النتائج في ضوء التفوق في المهارة البدنية؛ والخطط»[22]. والتعريف السابق يعبر عن النموذج المثالي للرياضة والتي من أمثلتها: كرة القدم، ألعاب القوى، الملاكمة.

3- أوجه الإرتباط بين الإقتصاد والرياضة :

بعد تحديد مجال علم الإقتصاد والرياضة نستطيع الآن إدراك الإرتباط الوثيق والإعتماد المتبادل بين الإقتصاد والرياضة عن طريق التطرّق لدور الإقتصاد في دعم الرياضة من جهة، ودور الرياضة في دعم الإقتصاد من جهة أخرى:

1-3 دور الاقتصاد في الرياضة:

يعتبر دخول الأعمال والمصالح التجارية في مجالات الاستثمار الرياضي من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاجتماعي للرياضة أدت إلى إعتبار الأنشطة الرياضية من الأنشطة الإقتصادية؛ فالإقتصاد يؤثر إلى حدّ كبير على الرياضة، فهي تشتمل باعتبارها نظاماً اجتماعياً على إمكانات وتسهيلات ومنشآت خاصة تتمثل في أجهزة وأدوات رياضية وأجهزة فنية خاصة تيسّر إقامة المنافسات وتساعد على الإعداد والتدريب، وتيسّر المشاركة الشعبية في الرياضة، إذ لا يمكن استمرار ودوام الرياضة كنظام إجتماعي أساسي دون متطلباتها الإقتصادية التي تضمن مثل هذه الأجهزة والأدوات. ومن أجل ذلك فإن الرياضة تعتمد على الإقتصاد من خلال ما يلي:

أ- إعتماد الرياضة على الإقتصاد لتمويل مختلف أوجه النشاط بها: يعتقد السوسيولوجي الرياضي الهولندي «ستوكفيس» (Stokvis)، أن نظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصادية في جوهرها مثل ميزانيات الأنشطة والبرامج، الأدوات والأجهزة، وأجور المدربين والإداريين، مكافآت وحوافز الرياضيين...إلخ[23]. وتستخدم في بعض الأنظمة الإقتصادية العملاقة كالولايات المتحدة الأمريكية بعض الموارد الإقتصادية للدولة كالضرائب في بناء المنشآت الرياضية والساحات، ودعم الأنشطة والبرامج الترويحية على أساس أن إنشاء الملاعب والساحات يجذب الفرق الرياضية المحترفة ويحقّق عائداً من الإقبال من الجماهير التي تحضر المباريات[24]. ومن أجل ذلك لا يمكن أن يبقى الواقع الاجتماعي للرياضة بعيداً عن الاهتمامات الاقتصادية، فإدارة البرامج الرياضية، والرياضيون، والعاملون في المجال الرياضي يحتاجون إلى من يموّلهم حتى يمكن قيادة النشاط الرياضي نحو الأهداف المأمولة منه، أما المجال الرياضي في العصر الحديث فقد أصبح يحفل بكم كبير من الوظائف والمهام ذات الطبيعة المهنية ما بين فنيين وإداريين وخبراء متخصصين ومحترفين، مما يشكل إطاراً توظيفياً عريضاً للعمل في المجال الرياضي كمهنيين محترفين.

ب- الرياضة جزء من الدورة الإقتصادية[*****]: تعتبر الرياضة جزءاً مكملاً من الأنشطة الجماعية للإنتاج والاستهلاك، فهي تدخل في إطار الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجاً أو شريكاً في الإنتاج أو باعتبارها قيمة مضافة[25].

ج- صناعة الرياضة: على مدى الخمسة والثلاثين عاماً الماضية حققت صناعة الرياضة تطوراً كبيراً مقارنة بأنواع الصناعات الأخرى. فقد ارتبطت صناعة الرياضة بالشركات والمصانع والمعدات وشبكات الأعمال ووسائل الإعلام والساحات والإستوديوهات والشركات التجارية واللاعبين والفرق الرياضية والمنظمات المهنية الرياضية. كما ارتبطت أيضاً بأعمال خارج نطاق الرياضة مثل الإتحاد مع الأحداث وصناديق التكافل التي تتم بمعرفة الشركات واللاعبين ويتم فيها بيع منتجات رياضية والتعاقد مع التلفزيون لصالح هذه الصناديق.

والجدير بالذكر أن الأحداث الرياضية التي يشاهدها العالم كله تعتبر أحد الوسائل الناجحة لتطوير صناعة الرياضة..، بطولات العالم والألعاب الأولمبية والبطولات القارية والإقليمية والمحلية تعتبر في حدّ ذاتها أكبر دعاية لترويج المنتجات الرياضية وتطوير صناعة الرياضة في جميع المجالات (ملابس، أدوات، أجهزة، تقنيات...إلخ).

لقد احتلت صناعة الرياضة مكاناً هاماً في الإقتصاديات الوطنية للدول؛ فقد كان دخل صناعة الرياضة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1998م/1999م قد بلغ 75.1 مليار دولار أمريكي، وأن صناعة الرياضة قد احتلت المرتبة 15 في الإقتصاد الأمريكي متقدمة في ذلك على كثير من الصناعات الأمريكية. كما احتل دخل مباريات كرة القدم المركز الثاني من الإقتصاد الوطني الإيطالي. كما بلغت القيمة الإجمالية الإنتاجية للرياضة 4500 مليار ين ياباني محتلة بذلك المرتبة الخامسة في الإقتصاد الوطني الياباني[26].

وتصنّف أعمال الرياضة إلى ثلاث أنواع هي[27]:

- أعمال الرياضة المنتجة لدخل أو إيراد مباشر: تعتمد بعض المنظّمات الرياضية في دخلها أو تحقيق إيراداتها على الأحداث الرياضية الخاصة بها مثل ما يحصل عليه النادي الرياضي من بيع التذاكر في المباريات الرياضية. والمعيار هنا هو أن المنظّمة الرياضية تبيع التذاكر أو تبيع حق الحدث الرياضي لأي جهة من الجهات. كما أن بعض المنظّمات الرياضية تعتمد أيضاً على الإعلانات والإشهار.
- أعمال الرياضة المنتجة لدخل أو إيراد غير مباشر: لا تعتمد هذه الأعمال بشكل مباشر على العمل ولكن على شعبية الرياضة وشعبية الفرق الرياضية واللاعبين. حيث تشتمل على المبيعات الرياضية من المنتجات والأجهزة الرياضية، وهؤلاء هم الذين ينتجون الدخل أو الإيراد لأحداث الرياضة.
- أعمال الرياضة المنتجة لدخل أو إيراد مدعّم: ترتبط هذه الأعمال بوجود الأحداث الرياضية نفسها كالدخل الذي تحقّقه بعض الأعمال المرتبطة بالرياضة من أحداث رياضية شهيرة أو دورات رياضية كبيرة.

ومن أجل ذلك فقد استخلصت خبيرة الاقتصاد «ميلنفان» (Malenfant) إطار التساؤلات الرئيسية الآتية باعتبارها محطات اقتصادية متصلة بالرياضة تحدّد سياسة الدولة نحو اقتصاد الرياضة[28]:

- ما هو حجم الإنتاج والاستهلاك في المجال الرياضي؟
- ما هي الأنشطة الرياضية الأكثر أهمية وشيوعاً في المجتمع؟
- ما هي مصادر تمويل الرياضة (الدولة - المجتمع المحلي - الأسرة...)؟
- ما هي العناصر المستفيدة من هذا التمويل (الرياضة التنافسية- الرياضة للجميع - الرياضة المدرسية-

التسهيلات)؟

- ما هي الطبقات التي تستفيد من تلك المصادر وما هي أوجه الاستغلال؟
- هل يمكن عقد مقارنات بين قطاع الرياضة وقطاعات اقتصادية أخرى للتعرف على ما يمكن أن تقدمه الرياضة إلى الاستهلاك الوطني؟
- وما هو معدل أو نسبة استهلاك الأسرة في امجاال الرياضي إلى سائر مجالات الاستهلاك الأخرى (أدوات رياضة - اشتراكات أندية – ملابس رياضية - تذاكر حضور مباريات)؟

وحتى تكتمل الصورة من حيث دور الإقتصاد في دعم الرياضة عموماً وتمويل الحركة الرياضية والمؤسسات العاملة في المجال الرياضي خصوصاً نورد سياسة كل من بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نحو إقتصاد الرياضة:

فإن بريطانيا تساهم بمبالغ كبيرة في تمويل الحركة الرياضية حيث رصدت في العام 1998م 8 مليارات جنيه استرليني لدعم القطاع الرياضي أي ما يعادل 7% من موازنتها العامة وتوزع هذه الموازنات على النحو التالي، 20% منها يذهب الى اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية، 50% للبنية التحتية الرياضية، 30% للجان المحلية والعليا لتنفيذ البرامج الرياضية الأهلية والشعبية، حيث تدفع الحكومة البريطانية نسبة 45%-40 من احتياجات هذه المؤسسات العاملة في المجال الرياضي[29].

تساهم الحكومة الفرنسية بما نسبته 25%-20 من احتياجات المؤسسات العاملة في المجال الرياضي حيث رصدت في العام 2000م وهذا سنوياً ما قيمته 3.5 مليار دولار لدعم مؤسسات العمل الرياضي، ويتم توزيعها على النحو التالي: 10% للجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية، 50% للبنية التحتية الرياضية، 40% للجان العليا والمحلية لتنفيذ بعض النشاطات الرياضية والشعبية[30].

ترصد الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 200 مليون دولار سنوياً للجنة الأولمبية الامريكية وتساهم سنوياً بموازنة الاتحادات الرياضية حيث أن هناك اجماعاً من اللجنة الأولمبية الأمريكية والاتحادات الرياضية أن الحكومة الفدرالية لا ترصد المبالغ الكافية لدعم هذه المؤسسات ويجري العمل على تشكيل لجان ضاغطة على الحكومة لزيادة مساهمتها في دعم اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والمؤسسات العاملة في المجال الرياضي[31].

إن الملاحظ أن معظم المنظّمات الرياضية تعتمد على الدعم المالي الحكومي (من وزارة الشباب والرياضة مثلاً)، ولكن يجب ألا يجعلها هذا الدعم الحكومي لا تفكّر في الإنفاق على مشروعات إستثمارية تحقّق لها دخل وإيراد، وإلا صارت إدارات هذه المنظّمات إدارات إنفاقية سلبية. بل يجب عليها أن تكون إدارات إيرادية إيجابية أي عليها التفكير في مشروعات تحقّق لها إيرادات تدعم بها الموقف المالي لمنظّماتها؛ فالأنشطة والخدمات بالمنظّمات الرياضية قسمين؛ الأول أنشطة وخدمات لا تحقّق أرباح. والثاني أنشطة وخدمات تحقّق أرباح. ويصرف من الثاني على الأول. وعليه فالمستقبل يحتّم على المنظّمات الرياضية أن تقدم أعمال تغطي تكاليفها من نفسها، وهنا لابدّ من إستخدام نظام التكاليف يوضّح التكلفة الحقيقية للخدمة[32].

2_3 دور الرياضة في الإقتصاد:

لقد تغلغلت الرياضة في كل مستويات المجتمع وخاصة في مستوى مجال الأعمال؛ فالأنشطة البدنية والرياضة أثّرت وتؤثر بشكل عام في نظام الاقتصاد. فكما يمكن إعتبار الأنشطة الرياضية من الأنشطة الإقتصادية، كذلك يمكن النظر للأنشطة الرياضية من زاوية إقتصادية، حيث أنّ:

أ- إسهام الرياضة كوسيلة دعاية ومجال إشهار للمؤسسات الإقتصادية: يعتقد السوسيولوجي الرياضي الهولندي «ستوكفيس»(Stokvis)، أن الرياضة بالنسبة للمؤسسات التجارية - منذ الحرب العالمية الثانية - تمثّل وسيلة دعاية ومجال إشهار واسع الإنتشار، سواء كان ذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة، فضلاً عن كونها وسيلة رخيصة نسبياً، كما أن تزايد عدد الرياضيين أو ممارسي الرياضة خلال العقد السابع من القرن 20م الماضي قد خلق سوقاً رائجة في مجال إنتاج وتسويق وإستهلاك الأجهزة والأدوات والملابس الرياضية...إلخ[33].

ب- إسهام التربية البدنية والرياضة في توفير القيم التربوية المتصلة بالإنتاج بشكل خاص وبالاقتصاد بشكل عام: فإذا كانت العوامل الإجتماعية ضرورية لتفسير النمو الإقتصادي، لأن منها ما قد يكون معوقاً للنمو كاحتقار الحرف اليدوية في بعض المجتمعات[34]، فإن الإقتصاد سيستفيد ممّا ستقدمه له التربية البدنية والرياضة من تقدير قيمة العمل اليدوي وتشكيل اتجاهات إيجابية نحوه، ومن توفير المهارات الحركية. فالتربية البدنية والرياضة توفّر للإنتاج خصوصاً وللإقتصاد عموماً[35]:

❖ قيمة تقدير العمل اليدوي وتشكيل اتجاهات إيجابية نحوه؛ فعناصرأو عوامل الإنتاج باعتبارها أول مقوّمات الاقتصاد، تقتضي توافر الأيدي العاملة المدربة التي تقدّر دورها في دفع عجلة الإنتاج الوطني، ولا تتأفف من العمل اليدوي، بل تحترمه. وتشكل الرياضة والأنشطة البدنية وسطاً تربوياً عظيم القدر، فيما يتصل بالتطبيع على قيم مثل احترام العمل اليدوي والجهد البدني، حيث خصائل الرضا الداخلي والخارجي من ثمار الأداء البدني الطيب في الرياضة.

❖قيمة المهارة الحركية؛ تعبر هذه القيمة عن مطلب ملح واحتياج قوي عندما ينادي رجال الصناعة والاقتصاد باحتياج المشروعات الإنتاجية المعاصرة إلى الأيدي العاملة

الماهرة. فمن المعروف أن الأيدي العاملة في مجال الإنتاج والصناعة تتراوح درجة مهاراتها من مجرد عامل تقليدي محدود المهارة، وصولاً إلى عامل ماهر تتهافت عليه المصانع ومشروعات الإنتاج والبناء على مستوى دول العالم. ولا يخفى علينا ما يمكن أن تسهم به برامج التربية البدنية والرياضة في إكساب الأفراد المهارة الحركية، والكفاية الإدراكية الحركية باعتبارها الخلفية الأساسية لاكتساب أي مهارة تخصصية في قطاعات العمل المنتج، كالتصنيع أو الزراعة أو حتى قي قطاعات مثل الخدمات أو الدفاع باعتبارها مجالات متكاملة في سياقات النظام الاقتصادي الناجح.

جـ- إسهام التربية البدنية والرياضة في إكتشاف وصقل المواهب والمهارات المتصلة بالإنتاج: ويعتقد الباحث التربوي «إيكاوس» (Eckaus)أن الأنشطة التربوية بما في ذلك الأنشطة البدنية، لها قيمتها الاقتصادية العالية؛ فمن الأمور المفيدة والمجدية في التربية وجود أنظمة تربوية كالأنشطة البدنية والأنشطة الترويحية، والأنشطة الفنية، والتي من شأنها أن تعمل على اكتشاف المواهب والقدرات والمهارات وصقلها لدى الطلبة، وهي أمور من شأنها التأثير إيجابياً في النهوض بمستويات الإنتاج وجودته لدى تخرج الطلبة، وهي أمور من شأنها التأثير إيجابياً في النهوض بمستويات الإنتاج وجودته لدى تخرج الطلبة ودخولهم سوق العمل[36].

د- إسهام التربية البدنية والرياضة في توفير اللياقة البدنية والصحية المتصلة بالإنتاج: أوضح باحث اقتصاديات التربية الأمريكي «تيودر شولتز» (T. Schultz)، أن القيمة الاقتصادية للعمليات والأنشطة التربوية يمكن التعبير عنها بما أطلق عليه العامل الثالث، فقد وجد أنه بعد استبعاد إسهامات عنصري رأس المال والعمل في نمو معدّل الإنتاج، لوحظ أن هناك جزءاً متبقياً لا يتصل بالعنصرين السابقين، ولقد أرجع علماء الاقتصاد هذا الجزء المتبقي إلى عدد من العوامل كان منها آثار التربية والتعليم، وارتقاء فنون الإدارة، وتقدم تقنيات الإنتاج، ولكن أبرز أحد الاتجاهات الاقتصادية المستحدثة أن العامل الثالث يمكن حصره في عناصر تتمثل في التعليم، التغذية، مياه الشرق النقية، الصحة والخدمات الصحية. وكما يبدو واضحا أن هذه العناصر تتصل على نحو ما بالرياضة والتربية البدنية وبالذات اللياقة البدنية والصحة كأهم أهداف التربية البدنية في مراحل التعليم المختلفة، فإذا كانت المواد الدراسية في مجملها تؤكد على تحقيق الأهداف الأكاديمية التقليدية كالمعارف والاتجاهات، فإن التربية البدنية والرياضة تؤكد على تحقيق أهداف تتصل باللياقة البدنية والصحية للفرد، وهي المساحة التي يكاد ينفرد بتحقيقها نظام التربية البدنية والرياضة في المدرسة، وبذلك يمكن أن يتمثل جزء من العامل الثالث في اللياقة البدنية والصحية - كاستثمار طويل المدى وإسهام واضح في جعل عجلة الإنتاج تدور بمعدلات أكبر ولا شك في ظروف العمالة اللائقة بدنياً وصحياً، حيث الكفاية الإنتاجية - وقلة التغيب أو الاعتذارات المرضية، وتأخر ظهور مشاعر التعب والإرهاق، وحيث الروح المعنوية العالية، وبذلك ترتبط تكاليف الإنفاق على النشاط البدني بمقدار العائد أو (المردود بعيد المدى) منها[37].

وقد أشار «جيدري» (Guidery) إلى قيمة اللياقة البدنية من المنظور الاقتصادي حيث أوضح أن المشكلة الصحية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية هي انخفاض مستوى اللياقة البدنية، الأمر الذي يكلف الدولة خسارة مادية وإنسانية كبيرة حيث تنفق الأموال الكثيرة في ساعات عمل ضائعة ممّا يعود على الإنتاج بالتدهور فضلاً عن تكلفة الخدمات الطبية والصحية ومدفوعات التأمينات، والأكثر من ذلك سنوات العمر الضائعة التي تفتقر للحيوية والتي كان يمكن توجيهها إلى الإنتاج[38]. ولذلك أدركت المؤسسات الإنتاجية هذه الحقائق في العصر الحديث، فعمدت مؤسسات وشركات مثل (IMB) للحاسبات الآلية، و(Axon) للبترول وغيرها إلى تقديم برامج متطورة لتنمية اللياقة البدنية للعاملين فيها، حيث استغلت فترة ما أطلق عليه «الراحة النشطة» لأداء بعض التمرينات بمصاحبة الموسيقى، لتجديد نشاط العاملين خلال فترة دوام العمل[39].

4 ـ **نظرية الصراع** (Conflict Theory): **النظام الإقتصادي أساس الرياضة**:

إذا كان الإقتصاد يهتم بالبحث في النشاط الإقتصادي أي «البحث في الجهود التي يبذلها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع بشري، لإشباع حاجاته المادية»[40]. فإن الرياضة تهتم بالبحث في النشاط البدني والرياضي أي «البحث في القدرات والقابليات والإمكانات البدنية والحركية والتي تنتج من توظيف جيد لمعطيات الجسم الإنساني بشكل أساسي، حيث تتميز الرياضة عن بقية ألوان النشاط البدني بالاندماج البدني الخالص، ومن دونه لا يمكن أن نعتبر النشاط رياضة أو ننسبه إليها، كما أنها مؤسسة أيضاً على قواعد دقيقة لتنظيم المنافسة بعدالة ونزاهة. كما أنها نشاط يعتمد بشكل أساسي على الطاقة البدنية للممارسين وفي شكله الثانوي على عناصر مثل الخطط وطرق اللعب»[41]. ومن أهمّ دلائل الإرتباط الوثيق بين النشاط الإقتصادي والنشاط الرياضي وجود نظرية تجعل من الإقتصاد أساساً للرياضة هي «نظرية الصراع» (Conflict Theory) والتي هي إحدى نظريات التفسير الاجتماعي للرياضة؛ والتي تأسست بشكل أساسي على أفكار «كارل ماركس»، فهي تنظر للرياضة على أنها شكل محرف للنشاط البدني قد تَشَكَّلَ وفقا لاحتياجات النظام الرأسمالي للإنتاج، لأنها تفترض أن البنى والنتائج المتصلة بالرياضة تقرّر كلياً من خلال النظام الاقتصادي. ولقد أورد «كوكلي» (Jay J. Coakley) في كتابه «الرياضة في المجتمع» (Sport in Society) سنة 1979م نقلاً عن «غودمان» (Goodman) مثالاً يعبر عن

ظروف تطور الرياضة، عندما عمد «غودمان» إلى تحليل تاريخ الملاعب وحياة الشوارع في أحد أحياء الطبقة العاملة في مدينة نيويورك، وكيف أن أنشطة اللعب التلقائية الحرة للأطفال حرمت بشكل قاطع من الشوارع في سبيل الدفع والإجبار على المشاركة في برامج «الملاعب النظامية». ولعل أصدق وصف للأهداف الأصلية لهذه «الملاعب النظامية» ما قاله في بداية القرن 20م الماضي أكبر مسؤول عن هذه الملاعب: «نحن نريد مصنع لعب، نحن نريد أن تدار بأقصى سرعة وفقاً للجدول المحدد، وبأفضل الآلات وبأمهر العمال، فنحن نريد أن نجهز الحد الأقصى من إنتاج السعادة». ولذلك كان من أهمّ الجوانب التي استعرضها أصحاب هذه النظرية، حين مناقشة علاقة الرياضة بالمجتمع ووظيفتها فيه، كيفية استغلال الدول أصحاب السلطة الاقتصادية الرياضة في السيطرة الاجتماعية والقهر، وكيفية تنمية الرياضة للمصالح التجارية[42].

ولقد أشار أتباع «نظرية الصراع» إلى أن الرياضة المعاصرة قد اصطبغت بالصبغة المادية، وأصبحت أحد أكبر مجالات تسويق البضائع والمصالح التجارية، ولقد فسر البعض منهم ذلك الارتقاء الملحوظ للرياضة بأن المصالح الرأسمالية كانت وراءه، ويجتهد المجتمع الرأسمالي الاستهلاكي في خلق وافتعال احتياجات غير ضرورية للإنسان من أجل توسيع دوائر تسويق السلع، وتعمد المجتمعات الاستهلاكية إلى توفير ذلك في إطار أنشطة تتطلب الجهد وليس الراحة، كما في الرياضة، فتصنع له أدوات رياضية منزلية باهظة الثمن، موهمة بأنها تغنيه عن المشاركة الرياضية في اللعب، فابتدعت الدراجة المنزلية وقارب التجديف الثابت، بل وجهازاً لضرب كرة الجولف في داخل المكتب أو العيادة أو غرفة النوم، وتزايدت المصحات والأندية الخاصة التي تعلم الناس كيف يهرولون في الطرق بالطريقة الصحيحة. كما توسعت الأنشطة التجارية للمنتجعات الرياضية والصحية، وارتبطت السياحة بالرياضة، وزادت تجارة الملابس والأدوات الرياضية بشكل غير مسبوق، وأقيمت عروض الأزياء الرياضية من أجل أن يبتلع السوق كل جديد وبنهم شديد، والمستفيد الوحيد هم أصحاب المصالح التجارية، أما المشترون فيا ليتهم يمارسون الرياضة بما يشترون.. لقد أصبح الزي الرياضي مجرد موضة للتباهي والاقتناء كما أصبحت الأدوات والمضارب الرياضية جزءا من مكملات التزين في المنازل[43].

ـ5 اقتصاديات الرياضة:

ممّا سبق يمكن القول بأنّ الرياضة – فضلاً عن كونها نشاط بدني يمارس بغرض الهواية، وفضلاً عن كونها ظاهرة اجتماعية – هي كذلك نشاط وصناعة قائمة بذاتها، هي قطاع اقتصادي بمدخلات ومخرجات، بقوى عرض وطلب...إلخ[44]. ولذلك نشأ ما يسمى «اقتصاديات الرياضة» كفرع جديد من فروع علم الإقتصاد، تهتم بدراسة النشاط الرياضي من وجهة نظر اقتصادية، أي أنها تلك الإقتصاديات التي تَعتبر الرياضة نشاطاً اقتصادياً له صناعته من سلع وخدمات، وله أسواقه من عرض وطلب، وله ميزانيته وتمويله، وله أجهزته وإدارته ومنظماته...إلخ.

خاتمة

الإقتصاد هو علم إدارة الموارد المحدودة لإشباع الحاجات غير المحدودة في المجتمع، والرياضة هي عبارة عن منافسات الأنشطة البدنية بهدف تسجيل أرقام ونتائج لها مدلولات عالية. فالإقتصاد يهتم بالبحث في النشاط الإقتصادي بينما تهتم الرياضة بالبحث في النشاط البدني والرياضي. ولذلك تدرس إقتصاديات الرياضة موضوع دور الإقتصاد في الرياضة من حيث: صناعة الرياضة، إعتماد الرياضة على الإقتصاد لتمويل مختلف أوجه النشاط بها، والرياضة كجزء من الدورة الإقتصادية. كما تدرس دور الرياضة في الإقتصاد من حيث: إسهام الرياضة كوسيلة دعاية ومجال إشهار للمؤسسات الإقتصادية، إسهام التربية البدنية والرياضة في توفير القيم التربوية المتصلة بالإنتاج بشكل خاص وبالاقتصاد بشكل عام، وفي إكتشاف وصقل المواهب والمهارات المتصلة بالإنتاج، وفي توفير اللياقة البدنية والصحية المتصلة بالإنتاج. ولذلك تعتبر اقتصاديات الرياضة فرع اقتصادي جديد من فروع الإقتصاد، تهتم بدراسة النشاط الرياضي من وجهة نظر اقتصادية.

الهوامش

(❖)- هناك من يستعمل مصطلح "اقتصاديات أو اقتصاد الرياضة" وهناك من يستعمل مصطلح "الإقتصاد الرياضي"، وكلا المصطلحين ترجمة للمصطلح الفرنسي (L'Economie du Sport)، ولكن إذا علمنا أن هناك مصطلح ثالث هو "الإقتصاد الرياضي" الذي يعني التعبير عن الظواهر الإقتصادية بلغة الرياضيات، فإن المفضّل استعمال مصطلح "اقتصاديات أو اقتصاد الرياضة" عوض "الإقتصاد الرياضي" حتى لا يقع الإلتباس عند المهتمين بهذا الموضوع.

(1)- إحسان محمد الحسن، "علم الإجتماع الرياضي"، ط1، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005م، ص 115 (بتصرّف).

(2)- أمين أنور الخولي، «الرياضة والمجتمع»، سلسلة عالم المعرفة 216، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر 1996م، ص 8 (بتصرّف).

(3)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 113-114.

(4)- ابن منظور، «لسان العرب»، حرف القاف، مادة قصد.

(5)- محمد دويدار، «مبادئ الإقتصاد السياسي»، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 17-18 وهامشهما (بتصرّف).

(6)- نيكيتين، «أسس الإقتصاد السياسي»، ط2، دار التقدّم، موسكو-روسيا، 1974 م، ص 81.

(7)- محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(8)- بول آ. ساموبلسون & ويليام د. نورد هاوس، «الإقتصاد (ط15)»، ط1، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمّان-الأردن، 2001م، ص 30.

(9)- معين أمين السيد، «مدخل إلى الإقتصاد (في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية الحالية)»، ط1، مجهول دار وبلد الطبع، 2010م، ص 36.

(10)- ابن منظور، «لسان العرب»، حرف الراء، مادة روض.

(❖❖)- الألعاب (Games) طور وسيط ما بين اللعب بصورته الساذجة الفجة، والرياضة بصورتها النظامية المنضبطة. لأنها أكثر تنظيماً من اللعب ولكنها أقل تنظيماً من الرياضة. ومن أمثلة الألعاب:ما يطلق عليه الألعاب الشعبية كالغميضة...إلخ. لمزيد من التفصيل راجع: أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 21-24 (بتصرّف).

(❖❖❖)- اللعب (Play) هو نشاط عفوي لا تحكمه قواعد وأسس، وهو ظاهرة طبيعية وفطرية، ويعتبر أصل الظاهرة الرياضية وجوهرها، ولذلك تصدّر مفهومه كمفهوم قبلي كلاً من الألعاب والرياضة وبنفس هذا الترتيب. ومن أمثلة اللعب: الوثب، العبث في الماء، اللعب في الطين، التزحلق، تسلق الأشجار...إلخ. لمزيد من التفصيل راجع: أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 19-21 (بتصرّف).

(11)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص25 (بتصرّف).

(12)- عصام بدوي، «موسوعة التنظيم والإدارة في التربية البدنية والرياضة»، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 2001م، ص 16.

(13)- عصام بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(❖❖❖❖)- من الخطأ أن نتصوّر أن الشكل التنافسي هو الشكل الوحيد والأمثل للنشاط الرياضي، فهناك الرياضة للجميع، والرياضة المدرسية ورياضة المعاقين ورياضة المحترفين والرياضة الترويحية. راجع: نبيل محمد إبراهيم، «الضوابط القانونية للمنافسة الرياضية»، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية-مصر، 2004م، ص 1.

(14)- نبيل محمد إبراهيم شهبو، «الضوابط القانونية للمنافسة الرياضية»، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التربية البدنية والرياضة، قسم الإدارة الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة-مصر، 2003م، 3.

(15)- محمد سليمان الأحمد & وديع ياسين التكريتي & لؤي غانم الصميدعي، «الثقافة بين القانون والرياضة: مدخل فلسفي ثقافي عام في القانون الرياضي»، ط1، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005م، ص 57.

(16)- كمال الدين عبد الرحمن درويش & السعدني خليل السعدني، «الإحتراف في كرة القدم (المفهوم-الواقع-المقترح)»، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة مصر، 2006م، ص 48.

(17)- محمد سليمان الأحمد & وديع ياسين التكريتي & لؤي غانم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(18)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص25.

(19)- عصام بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(20)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص25.

(21)- كمال الدين عبد الرحمن درويش& السعدني خليل السعدني،«الإحتراف في كرة القدم (المفهوم-الواقع-المقترح)»، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(22)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص25.

(23)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 111 (بتصرّف).

(24)- أحمد فاروق عبد القادر موسى، «العائد الإقتصادي للإحتراف الرياضي في بعض الأنشطة الرياضية الجماعية»، رسالة ماجستير في التربية البدنية والرياضة، قسم الإدارة الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة-مصر، 2000م، ص 26.

(❖❖❖❖❖)- الدورة الإقتصادية أو التجارية تدل على المراحل المتكرّرة في مسيرة الإنتاج، والممتدة بين أزمة فائض الإنتاج وأخرى. وتتألف من أربعة أطوار: فائض الإنتاج، الكساد، الإنتعاش، النهوض. راجع: ناتاليا يفريموفا & توفيق سلوم، «معجم العلوم الإجتماعية: مصطلحات وأعلام (روسي-إنكليزي-عربي)»، ط1، دار التقدم، موسكو-روسيا، 1992م، ص 229 (بتصرّف).

(25)- كمال الدين عبد الرحمن درويش & محمد صبحي حسانين، «التسويق والإتصالات الحديثة وديناميكية الأداء البشري في إدارة الرياضة»، موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد، المجلّد الثالث، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 2004م، ص 84 (بتصرّف).

(26)- كمال الدين عبد الرحمن درويش & محمد صبحي حسانين، «الجودة والعولمة في إدارة أعمال الرياضة باستخدام أساليب إدارية مستحدثة»، موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد، المجلّد الأول، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 2004م، ص 18-19 (بتصرّف).

(27)- كمال الدين عبد الرحمن درويش & محمد صبحي حسانين، «الجودة والعولمة في إدارة أعمال الرياضة باستخدام أساليب إدارية مستحدثة»، موسوعة متجهات إدارة الرياضة في مطلع القرن الجديد، المجلّد الأول، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 2004م، ص 18-19 (بتصرّف).

(28)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 113 (بتصرّف).

(29)- عبد الرحمن محمد نعيرات، «إيجاد النموذج النظري للسياسة الحكومية في إدارة التربية البدنية والرياضة في فلسطين»، وزارة الشباب والرياضة، السلطة الوطنية الفلسطينة، 2009م، ص 9.

(30)- عبد الرحمن محمد نعيرات، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(31)- عبد الرحمن محمد نعيرات، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(32)- جمال محمد علي، «الحديث في الإدارة الرياضية والإدارة العامة»، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة-مصر، 2007م، ص 257-258 (بتصرّف).

(33)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 111 (بتصرّف).

(34)- السيد محمد بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(35)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 114-115 (بتصرّف).

(36)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 116 (بتصرّف).

(37)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 115-116(بتصرّف).

(38)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 117 (بتصرّف).

(39)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 116 (بتصرّف).

(40)- السيد محمد بدوي، «في علم الإجتماع الإقتصادي»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1986م، ص 14.

(41)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 25-26 (بتصرّف).

(42)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 55-56 (بتصرّف).

(43)- أمين أنور الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(44)- دميش محمد، «الإقتصاد الرياضي - الحالة الفرنسية -»، مجلة «الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية» ، العدد الرابع، السداسي الثاني 2010م، دورية دولية محكمة تصدرها جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، الجزائر، ص 65.